حـــوار فـي مطعـم حـــول الأوضـــاع فـي العـــراق!

(٢-٢)

كاظم حبيب / برلين

كانت الأسئلة التي تدور في بال الأخوة الأفاضل ونحن نتحاور حول الوضع في العراق كثيرة. وكان عددنا خمسة، انقسمنا إلى مجموعتين، إحدى المجموعتين، وأنا منهم، ترى بأن ما يجري في العراق من عمليات عسكرية ليست مقاومة بل عمليات إرهابية مدمرة للعراق وشعبه، في حين كانت المجموعة الأخرى لا ترى ذلك ولكنها تتفق بأن الأعمال التي توجه ضد الشعب العراقي هي إرهاب دون شك مع قناعتها بأن ما يوجه ضد الولايات المتحدة يقع ضمن عمل المقاومة. ولا يفترض أن يكون هناك اتفاق في التفاصيل أيضاً داخل المجموعتين. كانت الآراء عند المجموعتين متبلورة والمواقف مستقرة، وبالتالي يصعب الوصول إلى مواقف مشتركة. ولكن كان توضيح المواقف مهماً في هذا الشأن. وإذا كان الحوار قد بدأ حول الوضع في العراق فقد امتد ليشمل المسألة الكردية وحق تقرير المصير والهوية العراقية ومضمون الهوية وحول العلمانية والتغلغل الإسرائيلي في كردستان العراق كما جاء في مقال سايمور هيرش (Seymour Hersh) في صحيفة (الكارديان) في ٢١ حزيران ٢٠٠٤ تحت عنوان "مع اقتراب الثلاثين من حزيران تنظر إسرائيل نحو الكرد" وفق المعلومات المقدمة له من الطرف التركي في الحكومة التركية والتي نعرف نواياها جيداً إزاء الكرد. لقد كان حواراً مغنياً ومفيداً للجميع. وكان الاتفاق قائماً حول حق الشعب الكردي في الفيدرالية وفي العراق الديمقراطي، وحول الهوية بشكل عام والتشابك الموجود في هذه الهوية العراقية. ويمكن القول بأن مثل هذه الجلسات الديمقراطية ذات أهمية فائقة لتطوير فكر الإنسان بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف في وجهات النظر، بل هي ذات أهمية كبيرة لهذا السبب أيضاً.

كان الاختلاف يدور حول صواب أو خطأ تعاون القوى السياسية الوطنية العراقية ضمن مجلس الحكم الانتقالي في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، ولاسيما كيف يمكن للحزب الشيوعي العراقي أن يشارك في مثل هذا المجلس. وكان الاختلاف يمس موضوع هل ما يجري في العراق مقاومة أم إرهاب واين الفاصل بينهما، وكذلك حول طبيعة الحكومة الجديدة وطبيعة الدكتور أياد علاوي.. الخ. لم تكن المجموعة التي تتحاور معي ذات وجهة قومية يمينية، بل ذات طبيعة ديمقراطية تقدمية وماركسية، ولهذا كانت المهمة سهلة وصعبة في آن.

كان السؤال: كيف أطالب بدعم الحكومة الراهنة وأطلب وضع برنامج لها وإنجاز مهمات وطنية وهي حكومة فرضتها الإدارة الأمريكية على العراق؟ وجاء السؤال على أثر الحلقات الخمس من المقال الذي كتبته ونشرته تحت عنوان "المهمات الخاصة لفترة الانتقال في العراق".

أشرت في هذا الحوار إلى ما يؤكد بأني أعبر عن وجهة نظري الشخصية وعن قناعاتي حول الوضع في العراق ولا أتحدث باسم شخص أو حزب أو كتلة معينة وقلت: ليست هذه الحكومة تجسد المصالح الأمريكية في العراق، إنها حكومة مؤقتة تشكلت تحت وطأة صراع واضح بين الطرف العراقي الذي تمثل في الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ومن ورائه الغالبية العظمى من الشعب. وبين الطرف المحتل للعراق بإدارة بريمر، وبين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي السيد الأخضر الإبراهيمي. وبالتالي. فالحكومة بتكوينها الحالي عبارة عن مساومة مهمة ومقبولة نسبياً ومرحلياً بين الأطراف الثلاثة ، حيث توصلوا إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه في ظل الأوضاع الراهنة وليس بالضرورة الأفضل الذي تسعى إليه كل القوى الوطنية. كما أن هيئة الرئاسة تعبر عن مصالح الشعب بشكل واقعي وفعلي. وهو الأمر المهم أيضاً. إذ لدى هيئة رئاسة الجمهورية الحق في رفض أو المصادقة على قرارات مجلس الوزراء. رغم التأثير الأمريكي القائم على الوضع العام بسبب وجود العدد الكبير من القوات الأجنبية ، وخاصة الأمريكية. في العراق. في الحكومة العراقية المؤقتة تجد التيارات المختلفة التي تعبر عن المصالح الأمريكية. ولكن ليست بالضرورة الصرفة. بل تتداخل مع المصالح العراقية. والتيارات التي تدافع عن مصالح الوطن عموماً ومصالح القوميات المختلفة. كما تجد فيها من مختلف الأحزاب السياسية والقوى غير الحزبية. إضافة إلى وجود بعثيين سابقين يحتلون مواقع مهمة في الوزارة ولكنهم. كما يبدو. لم يتورطوا بجرائم ضد الشعب. إن هذا لا يعني أني من مؤيدي كل الوزراء. فلدي تحفظات على هذا الوزير أو ذاك. ولكن هذا لا يمنع من دعمي لها ومطالبتها بتنفيذ مهمات مرحلة الانتقال على أفضل وجه ممكن. إن ما يهمني هنا هو اتفاق القوى الوطنية العراقية على هذه التشكيلة الحكومية الراهنة أولاً وإنجازها للمهمات الملقاة على عاتقها من منطلق المصالح العراقية ثانياً وإنهاء وجود القوات الأجنبية بأسرع وقت ممكن ثالثاً. ولدي الثقة بأن الشعب العراقي سيبقى يضغط بهذا الاتجاه والجميع. بغض النظر عن وجهات نظرهم. يريدون إيقاف الإرهاب وبدء عملية إعادة إعمار العراق وتحسين أوضاع الناس والخلاص من القوات الأجنبية.

كانت المجموعة الأخرى تؤكد أن رئيس الوزراء عميل أمريكي مفضوح لا يمكن أن يخدم مصالح العراق وكذا الذين جاء بهم. وبالتالي فمن غير المعقول أنها ستنفذ مصالح الشعب العراقي. وأن الصحافة الأمريكية تتحدث بصراحة بهذا الصدد. ولا يمكن لوزارة من هذا النوع إلا تنفيذ الإرادة الأمريكية ومصالحها في العراق.

أشرت إلى رأيي بالقول بأن من المعروف أن تحرير العراق من ربقة الدكتاتورية كان نتاجاً عرضياً للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والعالم. هذا صحيح. ولكن الولايات المتحدة ليست حرة في تنفيذ مشاريعها في المنطقة. فالشعب العراقي. ومعه قواه السياسة الوطنية. يسعى للحفاظ على الثروة النفطية في إطار قطاع الدولة ويمنع قدر الإمكان المساس بها. كما أن الحكومة ليست حرة في ما تريد أيضاً. فالشعب يسعى إلى تحقيق مصالحه والوضع لا يساعد إلا بهذا الاتجاه. وأن الحكومة تسعى إلى إدخال الأمم المتحدة لتقود عملية الحفاظ على الأمن واستعادة الاستقرار والطمأنينة إلى النفوس في العراق بدلاً من الدور الأمريكي- البريطاني الراهن. إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ بنقل السلطة لم يمنح العراق السيادة الكاملة. رغم نصه على ذلك. ولكن علينا أن نناضل في سبيل تعزيز استقلالية القرار العراقي. وهي مهمة غير سهلة ولكنها ضرورية وممكنة. كما أني لست واثقاً مما تقولون بشان العمالة وبالطريقة التي تطرح. فهو قد تعاون للخلاص من صدام حسين ونظامه. فهل هو بالضرورة عميل ولا يخدم مصالح العراق. أنا شخصياً لا أستطيع اتهام أي إنسان بالعمالة. ما لم أمتلك ما يؤكد ذلك. تشير الصحافة الأمريكية إلى تعاون الدكتور علاوي مع المخابرات المركزية ووزارة الخارجية. ولكن إلى أية حدود وبأية صفة. هذا ما يفترض التحري عنه وليس كيل التهم. علينا أن نترك هذا للتاريخ. ولكن المهمة مواجهة الإرهاب الذي يدمر الشعب ومصالحه.

أشار الأخوة إلى أن أعمال المقاومة وإرادة السيد السيستاني كانا من العوامل الأساسية في اضطرار الإدارة الأمريكية إلى التعجيل بنقل السيادة شكلياً وأن توافق على إجراء الانتخابات بوقت محدد.

قلت بأن القوى السياسية العراقية كانت تريد ذلك أيضاً وكانت تضغط بهذا الاتجاه والسيد السيستاني لعب دوراً إيجابياً في هذا الصدد. ولكن ليس الإرهاب. بل العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. بما في ذلك موقف مجلس الحكم الانتقالي وموقف الشعب عموماً من الاحتلال. إن الإرهاب الجاري يمكن أن يطيل من أمد بقاء القوات الأجنبية في العراق.

أثار الأخوة موضوع الإرهاب والمقاومة وأن هناك مقاومة لقوى الاحتلال وأشاروا بعدم جواز اعتبار الجميع إرهابيين. مؤكدين أهمية هذه العمليات الموجهة ضد القوات الأجنبية في تخليص العراق من الاحتلال. علماً بأن الحضور كلهم كانوا ضد نظام صدام حسين الدكتاتوري ويعرفون دوره العدواني وسياساته التي دفعت البلاد إلى هذا الحضيض. اختلفت معهم في الجزء الأول من الموضوع حيث أشرت إلى أن القوى الفاعلة في العمليات العسكرية الإرهابية هي قوى الإرهاب. سواء أكانت فلول صدام حسين أم القاعدة ... كما جاء في الحلقة الأولى. وأن الإرهاب يعطل الحياة العامة وإعادة البناء وإخراج القوات الأجنبية بسرعة من البلاد. اتفقوا على أن العمليات الموجهة ضد الشعب العراقي هي عمليات غير مقبولة وإرهابية. ولكن تلك التي توجه ضد القوات الأجنبية هي مقاومة مشروعة. لا يمكن أن يختلف الإنسان على أن مقاومة الاحتلال بكل السبل هي أمر مقبول. ولكن السياسة هي فن الممكنات وميزان القوى يلعب دوراً مهماً في هذا الصدد. وأن إمكانيات أخراج القوات الأمريكية من العراق أمر ممكن بالطرق السلمية وبعد انتهاء فترة الانتقال. وفي حالة الامتناع يمكن خوض النضال. أما الآن فأنا أعتبر ما يجري في العراق أعمالاً إرهابية دموية غير مشروعة وينبغي التصدي لها وإيقافها. خاصة وأن قوى خارجية قد وضعت يدها بيد الإرهابيين تحصل على الدعم والتأييد.

أثير موضوع تعاون القيادات الكردية مع إسرائيل ووجود إسرائيليين في كردستان العراق. وأن هذا امتداد لتعاون البارزاني الأب مع إسرائيل.

أشرت إلى خطأ هذا الرأي. وأن نشر هذه المعلومات الخاطئة هو محاولة تركية. إيرانية. عربية لتشويه الواقع العراقي ومواقف قواه السياسية والقوى الكردية في كردستان العراق. لقد أكدت القيادات الكردية خطأ ما حصل في النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينيات من تعاون محدود مع إسرائيل بسبب الأوضاع المعقدة للأكراد حينذاك. وجاء أيضاً تحت الضغط الإيراني وأوضاع المنطقة. ولكن هذا التعاون الجزئي والمحدود قد انتهى وليس من مصلحة القضية الكردية أي تعاون من هذا النوع وأن القيادات الكردية هي قيادات وطنية وأنها تدرك مصلحة العراق. كما يدركها أي عراقي مخلص لوطنه. وأن المعلومات التي كتبها (هيرش) استقاها من الأتراك المعادين حقاً للقضية الكردية وللشعب الكردي ويخشون من الفيدرالية لأنها تساهم في تطوير نضال الشعب الكردي في تركيا وإيران ضد حكوماتهم دفاعاً عن حقوقهم ومصالحهم القومية المشروعة.

أشير إلى أن الموقف الأمريكي ومواقف الشيعة إزاء المسالة الكردية والمعارضة للفيدرالية يمكن أن يدفع بالقيادات الكردية وليس الشعب الكردي إلى التعاون مع إسرائيل لضمان ظهير لها في المنطقة. اختلفت معهم في هذه القضية أيضاً وأشرت إلى أن الأكراد سيحصلون على فيدراليتهم في العراق رغم المصاعب التي يمكن أن تعترض هذا الطريق. إذ أن تجربة العقود الثمانية المنصرمة تؤكد أهمية ذلك. وأن الكرد يتحررون عن حلفاء لهم في الشعوب العربية ويأملون أن تحصل قناعة لدى العرب في العراق بحق الشعب الكردي في ذلك. كما أن الفيدرالية ينبغي أن يقررها الشعب الكردي انطلاقاً من حقه في تقرير المصير. وأن من الصائب أن تكون في العراق فيدراليتان. فيدرالية كردستانية وفدرالية وادي الرافدين. كان هناك اتفاق حول القضية الأخيرة. ولكن كان هناك تباين في الرأي حول موضوع إسرائيل والعلاقة بالقيادات الكردية. علماً بأن أغلب القيادات العربية الحاكمة لها علاقات بإسرائيل وبعضها الآخر يتطلع بشوق غريب إلى إقامتها.

وأثير موضوع الانتخابات ورأى الأخوان بأن من الصائب ممارستها بسرعة لضمان وصول ممثلي الشعب إلى المجلس الوطني. اتفقت معهم على ضرورة الانتخابات واختلفت معهم على ضرورة عدم الإسراع في ممارستها. إذ أن الأوضاع الأمنية وواقع الشعب الراهن وخضوعه للدكتاتورية طيلة ٣٥ عاماً تجعل من سرعة إجراء الانتخابات عملية غير جدية ولا تحقق الهدف المنشود منها. وهي اختيار الشعب لممثليه بعقلانية وروية. خاصة وأن الشعب بحاجة ماسة إلى فترة هدوء وتفكير. بحاجة إلى وقت أطول للتعرف على الأحزاب والقوى السياسية وبرامجها وممثليها. بحيث يتم إعطاء الصوت لا على أساس شراء الذمم. بسبب الفقر الواسع والبطالة العامة أو بسبب الجهل بالبرامج والأهداف والأشخاص...الخ. بل على أساس الوعي بأهمية هذه الانتخابات لمستقبل العراق وأهمية البرامج والممثلين وضرورة الخلاص من وجود القوات الأجنبية في البلاد.

وجرى الحديث عن قناة الجزيرة فقيم البعض من الحاضرين الجزيرة على إنها خدمت التوجه العربي العام وكسرت احتكار الحكومات للإعلام. وهذا لا يعني أن البعض منسجم مع كل ما تنشره الجزيرة. وعبرت عن رأيي في اللقاء باختصار شديد حول الموقف من قناة الجزيرة. ولكني أحاول هنا أن أتوسع قليلاً من خلال الإشارة إلى أن قناة الجزيرة لعبت ولا تزال تلعب دورا إيجابياً وآخر سلبياً. يتلخص الأول في كسر احتكار الإعلام الحكومي. والثاني تهريجي وفوضوي غير مناسب ولا يساهم في التثقيف باتجاه ممارسة الحوار الديمقراطي والاحترام المتبادل للرأي والرأي الآخر. كما أن قناة الجزيرة غير حيادية إزاء الأحداث الجارية في العراق. ففي الوقت الذي وقفت إلى جانب نظام صدام ودافعت عنه بحرارة كبيرة. تقف منذ سقوط النظام حتى اليوم ضد معالجة الإشكالية العراقية بالطرق السلمية لصالح تغيير هذه الأوضاع. وهي تعبر في وجودها في قطر عن انفصام في الشخصية الحاكمة في قطر وفي أبرز العاملين في قناة الجزيرة. فمن جهة أصبحت قطر مرتعاً لكل القوات والأسلحة الأمريكية وساحة للوثوب على الدول الأخرى في الحروب الإستباقية التي مرت والمحتملة لاحقاً. وفي الوقت نفسه تحاول عبر هذه القناة أن توازن هذا الأمر بما يستر العورة الكبيرة.

لا يمكن أن نختلف بشان المصالح التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة الراهنة التي تعبر بدقة عن مصالح المحافظين واللبراليين الجدد الأكثر شراسة في الدفاع عن مصالح الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية. ودور الولايات المتحدة الرئيس فيها. ولكن يمكن أن نختلف بشأن الوضع في العراق والمهمات. وهذا لا يدعو إلى اليأس في إمكانية الوصول إلى اتفاق بشان المصالح العراقية التي يبدو أننا ننظر إليها من زوايا مختلفة وصاحب الدار أدرى بمشكلاته ومصالحه.

إن على القوى والأحزاب السياسية العراقية. سواء أكانت كردية أم عربية أم تركمانية أم كلدانية وآشورية أم عراقية مختلطة. أن تدرك مدى أهمية العمل والتنسيق المشترك وإيجاد السبل والخطاب السياسي المناسب للحديث مع شعوب وقوى المنطقة. على أن تبقى متمسكة. كما أرى. بالثوابت التي لا يجوز التنازل عنها. ومنها السيادة والاستقلال والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات ومنها الفيدرالية الكردستانية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعدالة اجتماعية...الخ.

إن مثل هذه اللقاءات والحوارات مفيدة ويفترض أن نمارسها ما دامت تبقى في حدود الأجواء الديمقراطية وهو ما تحقق في هذه الجلسة الودية غير المنظمة لأغراض النقاش بل لتكريم إنسان ديمقراطي. علماني. طيب ونبيل.

رأي

الوضـــع الراهـــن وعقـــوبة الإعـــدام
الأبعـــاد والتحديـــات

المحامية: هبة سعدون الزبيدي
جمعية حقوق الإنسان بابل

يستنكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حيث المبدأ أي شكل من أشكال الحرمان من الحياة، كما هو الحال في استنكاره للحرمان من الحرية إذ تقول المادة الثالثة منه:

(لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه) ويقول المشرع العالمي في المادة السادسة من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: (الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً) مما لا يلغي العقوبة وإنما يقيدها بالعدل ويحصرها بأشد الجرائم، إما الصيغة التي اعتمدها الإسلام عند نشأته فهي: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) وفي هذا السياق يعتبر العراق من أكثر البلدان تنفيذاً لأحكام الإعدام حيث توجد عشرات القوانين التي تجيز الإعدام لأبسط المخالفات والجرائم إضافة إلى قيام النظام السابق بتنفيذ سلسلة من عمليات الإعدام الوقائي التي تأكل الأخضر واليابس. ونتيجة لازدياد حالات الإعدام في بعض الدول وعلى اعتبار أن هذه العقوبة هي عقوبة مهينة للكرامة الإنسانية فقد شنت منظمة العفو الدولية حملة واسعة منذ عام ١٩٩١ لإلغاء هذه العقوبة وقد تكللت هذه الحملة بان قامت عدة دول بإلغائها أو إيقاف تنفيذها وما زالت دول قليلة تحتفظ بهذه العقوبة، إما في العراق فقد لعبت المحاكم دوراً في التشدد في إصدار أحكام الإعدام وفق التعليمات من رأس النظام السابق على عكس دول أخرى حيث تلعب المحاكم دوراً رئيساً في منع إصدار مثل هذه الأحكام. وقد قال رئيس المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا (إن للوائح الحق في الحياة واحترام هذا الحق يقتضيان من الدولة أن تضمن في الأقل أن لا يقتل على يدها أحد عمداً وفق إطار عمل تمليه سياسة لا تقيم وزناً من حيث المبدأ لحياة الضحية).

وفي حديثنا حول مبادئ حقوق الإنسان وملاءمتها للوضع العراقي نجد أن معوقات كبيرة وكثيرة تقف أمام التعاطي مع هذه المسألة منها ما هو عربي متأصل ومنها ما هو طارئ بفعل الأحداث الراهنة وعدم الاستعداد لتغيير وسائل وطبائع الاستجابة لها. ونقصد بالمتأصل العربي هو الاختلاف بين نمط مجتمعنا والمجتمعات الأخرى فإذا اتهمت أحداً هنا بالعنصرية أوجعته وأخفته وإذا اتهمته بالعنف أربكته وأهنته وإذا اتهمته بالخروج على القانون قللت من إنسانيته أما لدينا فالأمر مختلف حيث يعتبر البعض إن العنصرية اصالة والعنف رجولة وخرق القانون دليل على إن المرء لا يخاف. ومن العوائق الطارئة تلك التي تتصل بفكرة حق المتهم أو مرتكب الجريمة حيث لن يستوعب العراقي بأية صورة كانت أن يتمتع الجلادون والسفاحون بأية فرصة للحرية والمطالبة بمواصفات الحياة الآدمية ولن يقتنع العراقي أن الذي أحرق مدنا بالأسلحة المحرمة له الحق في ممارسة الرياضة وحق المطالعة والحق في فترات استراحة والحق في العناية الطبية والحق في الصمت والحق في سجن يليق بالحياة الإنسانية والحق في محاكمة عادلة والحق بعدم التشهير في شخصه وغير ذلك مما توفره وتضمنه مبادئ حقوق الإنسان التقليدية للمتهم أو مرتكب الجريمة فذلك ما لا يدخل عقل العراقي الذي طعن على مدى أكثر من ثلث القرن في كرامته وأمنه ووطنه وأبسط حقوقه في العيش الكريم.

وفي مناسبة طرح هذا اليوم هو المذكرة العجيبة التي أصدرها عدد من المثقفين العراقيين طالبوا فيها بإعادة عقوبة الإعدام التي ألغيت من قبل سلطة الاحتلال تحت ذريعة أن هذه العقوبة هي الرادع الوحيد الذي يعيره المجرمون أهمية ويخشونه غير أن الأمر حتى وأن انطوى على منطق عملي إلا أن شكل المطالبة به غير موفق فليس من المعقول أن نجد تواقيع لنشطاء في حقوق الإنسان لهم سعي بارز في ذلك تحت مذكرة تطالب بإعادة عقوبة الإعدام مهما كانت الذرائع والحجج والموجبات لأن الأمر بالنسبة لداعية حقوق الإنسان ليس حل معضلة ما حسب بل التثقيف باتجاه فكرة أبعد هي فكرة ترسيخ قيم إنسانية جديدة والتطلع إلى أن نأخذ درساً في التعامل مع الآخر لا يفرض ذلك لا بالقوة ولا بالإعدام ولا بأية وسيلة فقط باحترام الآخر وذلك بالطبع ليس سهلاً أنه بحاجة إلى الصبر قبل العلم وبحاجة إلى تشجيع واستعداد وترسيخ سلطة القانون وسيادة القانون الذي يخدم الجميع وينصف الجميع ولا أحد فوق مهما كانت منزلته وإدعاؤه.

الوضع الراهن وعقوبة الإعدام (الأبعاد والتحديات)

الاستبيان

من مستلزمات هذه الورقة وحتى تكون معلوماتنا متسمة بالواقعية البحتة وبالعلمية أرتأينا أن نقوم بعملية استبيان لرأي عينة عشوائية تتكون من مائة شخص من أبناء محافظة بابل وقد طرحنا عليهم السؤال التالي: حين يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام فإني أرى ضرورة:

وطرحنا عليهم ثلاثة اختيارات وهي إلغاؤها، إبقاؤها، تعليقها.

وكانت نتائج الاستبيان كالآتي:

١- ٨٢٪ من المستفتين يرغبون في إبقاء عقوبة الإعدام.

٢- ١٢٪ من المستفتين يرغبون في إلغاء عقوبة الإعدام.

٦٣٪ من المستفتين يرغبون في تعليق عقوبة الإعدام.

وعند قراءتنا لنسبة الأفراد الذين يرغبون بالإبقاء على عقوبة الإعدام نجد إنها تتالف من عدد ٥٢ من الذكور وعدد ٣٠ من الإناث أما بالنسبة إلى الفئة العمرية وجدنا إنها تتراوح بين (١٨ - ٧٠) سنة أما بالنسبة إلى التقسيم المهني:

أولاً: فئة رجال القانون عدد ٣٥ (بين قاض ومحام وضابط شرطة ورجل شرطة)

ثانياً: عدد ٣١ فئة الموظفين

ثالثاً: عدد ١٣ كاسب

رابعاً: عدد ٣ طالب

أما بالنسبة إلى فئة المستفتين الذين يفضلون إلغاء عقوبة الإعدام والتي كانت نسبتها ١٢٪ وهي تتألف من ١٠ من الذكور ٢ من الإناث والفئة العمرية تتراوح بين (١٨ - ٥٠) سنة أما التقسيم المهني فكالآتي:

عدد (٧) كاسب

عدد (١) محام

عدد (٢) فلاح

عدد (١) ربة منزل

نلاحظ هنا قلة المطالبين بإلغاء العقوبة ونلاحظ أيضاً وجود محام واحد يطالب بالإلغاء والفئة المستفتية الباقية وتتراوح بين (كاسب وفلاح وربة منزل) هذا يدل على:

١, إنهم يتميزون بشيء من عدم المعرفة والثقافة القانونية.

٢, قلة أو انعدام الثقة بالقانون والقضاء وقدرتهم على إحقاق الحق.

٣, بقاء رهبة القانون الارتجالي التي خلفها النظام السابق.

أما بالنسبة لاختيار التعليق والذي كانت نسبته ٦٪ فتتألف من ٤ من الإناث و٢ من الذكور أما الفئة العمرية فهي تتراوح بين (٢٣ - ٣٢) سنة والتقسيم المهني يتألف من ٥ موظفين و(١) طبيب.

يلاحظ هنا عدم وجود أي رجل قانون يطالب بهذا الرأي ونلاحظ أيضاً أن الفئة المطالبة بهذا الرأي هي من الطبقة المثقفة التي كانت لها من الأسباب ما يدفعها الى الأخذ بهذا الرأي.

الأول: أن العراق يمر بمرحلة حرجة ومتوترة في جميع المجالات.

الثاني: لإقامة دولة قوية وثابتة ومعترف بها من قبل المواطن نفسه فيجب أن يتمتع رجال القانون من (قضاة ومدعين عامين ومحامين متنفذين) بالقوة على اتخاذ القرارات الصائبة دون خوف من تهديد أو اعتداء مع تمتعهم بالحماية اللازمة.

أن النسبة الأكبر في استبياننا هذا كانت من نصيب اختيار الإبقاء على عقوبة الإعدام لكن لتطبيق عقوبة الإعدام لابد من التمييز بين مرحلتين هما:

أولاً: المرحلة الانتقالية:

إن بقاء عقوبة الإعدام في هذه المرحلة لها ما يبررها حيث أن المجتمع العراقي لا يزال في بداية طريق التقدم، والردع العقابي في الوقت الحاضر لابد منه لتقويم أصحاب النفوس الضعيفة وذوي النزعات الإجرامية وطبقاً لقانون العقوبات الحالي الذي ينص على عقوبة الإعدام فإن مصلحة العراقيين وذوي الضحايا ودماء الشهداء الأبرار تقتضي تطبيق هذه العقوبة على هؤلاء المجرمين بعد تقديمهم إلى محكمة عادلة وبالتالي تفويت الفرصة عليهم من الإفلات منها.

ثانيا: المرحلة الثانية:

ونقصد بها الفترة ما بعد مرحلة الانتقالية والتي تبدأ بإقرار الدستور الدائم وتشكيل مؤسسات الدولة الدستورية حيث نعتقد بضرورة رفع عقوبة الإعدام من كل القوانين العراقية وتطبيق عقوبة السجن المؤبد بدلاً عنها مع عدم شمول أي شخص بالعفو العام أو الخاص ما لم تظهر أدلة قانونية جديدة تقررها المحكمة المختصة وذلك لأن دائرة العنف والدم لابد من أن تتوقف مع بداية تأسيس دولة القانون والمؤسسات الدستورية التي من أولى مقوماتها هي أن تكون العقوبة للإصلاح والتقويم لا للانتقام والتدمير ولا توجد في الشريعة الإسلامية ما يسمى بعقوبة الإعدام وإنما هناك عقوبة القصاص التي لا تطبق إلا على جرائم القتل العمد والتي يمكن الاستغناء عنها بعقوبة أخرى لا تزهق الروح وهي (الدية) أي دفع التعويض إذا ما عفا ولي المجني عليه عن الفاعل أما في الجرائم غير المتعمدة فلا يجوز مطلقاً إيقاع عقوبة القصاص أو إزهاق الروح ويكون جزاء الفاعل هو دفع الدية فقط.

إن موقفنا هذا بخصوص عقوبة الإعدام في المرحلة الانتقالية وفي مرحلة بناء المؤسسات الدستورية ليس تراجعاً منا عن رأينا في إلغاء عقوبة الإعدام وإنما نسعى إلى أن تأخذ العدالة مجراها.